

سلطة التشريعية هي سلطة وضع القوانين، وبالتالي فإن هذا الصطنطلي يدخل لذل حد و بالصفهم العضوي يسكن القول بذن هذا الصطنطلي يدخل لذل الص سسذات التذ أصدارو الوظيفنة التشذرية، و ذايل ما انتعصل هذا العاذارل للع لذل الارلصدان، بصعد طلاق مططي السلطة وهذا الع لذل الضنية انتعل مثلا من خلال ما انص ليه العساير/ مثل العستور الجزائري لسنة لذل هنده: رিচدارو السذلة التشذرية برلصدان يتكون مذن ذرفتين، ولد حطري بين الارلصان والسلطة التشريعية، انص لد هذه: ركل رفة من رفي الارلصان لهذا السذيايدل فذى ذعاد القذانون والتطفوى وبالتالي فإن الارلصان الجزائري وفقا للعستور كصا رهينا، له السذيايدل فذى ذعاد القذانون فإن يفترض كلصة رالسيادلر الصاكورل فذى الفقذرل الثانية مذن اصني للالصدان بمرفتىذه مطلنق الحرinda فذى سدن القذانون مذن مرحلة الإ عاد لد آية مرحلة الصوافقة ليه بتطوي ه ضاء الارلصان، لذل مذن يذر اعخل هي سلطة هو م سسة هخر من م سسات العولة في الارلصان خلال مصارسته للصهاام مذر الذي يكتون ذايل مطروحذا بهذا الاسذاطة فذى التجذاري الارلصانيذة الصقارندة، بحيث اكون ه ذ يطزرا ذايل التساؤل: هل يقوم الارلصان بطفته سلطة اشريعية بالقيام بسن القانون بطفة سيادية وبعون بين السلطات؟. واتصه لتعييع مفهوم السلطة التشريعية، فقل، الجزائري خول رئي 142 ولذل لذل هنده: رلذرئي الجصهورية هن يشرع بنوامر في مسائل اجلة في حالة شمور الصجل الشعاعي الذوطنى هو ر، كصنذا مذنني نفذ العسندتور لذرئي 01 التن يصينه، الصخططة للفذانون، ا سرا حقا. القذوانين، بذل ن السذلة التشذرية هذى سذلة مركادة مذن كذلك الص سسذات التذ مذن لها العستور سلطة سن القوانين، الصرن بين السلطات، هين يكون التعاون والتكمال بذن الارلصان والسلطة التنفياية، كصا هو الحال في الجزائـ، مركبة، الارلصان فقدـ، التشـ.